

ظهور اللحن في لغة العرب وسبل مقاومته

The Rise of Melody in the Language of the Arabs and the Ways to Resist it

د. فاطمة الصّاوي

جامعة تونس (تونس)

dhaoui1fatma2@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/01/21

تاريخ الإرسال: 2022/01/02

ملخص:

يتناول مبحثنا النظر في اللحن كظاهرة تفتتت في اللغة العربية لأسباب منها توسع العرب ومخالطتهم العجم وقد تزامن ذلك مع الفتوحات الإسلامية. عنيينا في القسم الأول من العمل بمفهوم اللحن فكان البحث مناسبة لرصد هذه الظاهرة التي عدها العرب حدثا جلا في تاريخ لسانهم لمتابعة أشكال اللحن ومدى خطورته. ولما كان لكل ظاهرة نتائج ولكل مشكل مبادرات لحلّه وتجاوزه، نظرنا في القسم الثاني من البحث في جهود علماء تلك الفترة وقد كان لهم منهجهم في الذبّ عن سلامة اللغة وتخليصها مما يتهددها من لحن، فكان الحديث عن اللحن يقودنا ضرورة إلى الحديث عن سبل مقاومته وقد سرى في لغة العرب.

الكلمات المفتاحية: اللحن، النّحو، الإعراب، السّماع، الاستنباط، القياس، النّظام.

Abstract:

Our topic investigates melody being a threatening phenomenon that spread in the Arabic language for reasons including the expansion of Arabs and their mixing with non-Arabs, and this coincided with the Islamic conquests. In the first section of the work, we were concerned with the concept of melody, so the research was an occasion to monitor this phenomenon, which the Arabs considered a major event in the history of their tongue, to follow up on the forms of melody and the extent of its danger. And since every phenomenon has results and every problem faces initiatives to be solved and to be overcome. In

the second part of the research we delved in the efforts of scholars of that period and the methods followed in defending the integrity of the language and preserving it from the threats of melody.

keywords: Solecism, Grammar, Syntax, Hearing, Derivation (extraction), Syllogism, System.

مقدّمة:

يعدّ البحث في ظاهرة اللّحن من المباحث التاريخيّة التي تعنى بتاريخ نشأة اللّغة العربيّة وظروف هذه النّشأة. وهذا البحث هو مناسبة للنّظر في هذه الظّاهرة في تجلياتها وتأثيراتها ومساهماتها في تشكّل النّحو العربيّ، وهو ما من شأنه أن يدعونا إلى متابعة جهود النّحاة في سبيل مقاومتها وقد غزت لغة القرآن، وبين أيديهم يُتلى ﴿فقفوهم إنهم مسؤولون﴾، أي أنّها قد تربّعت في عقر دارهم بعد أن أذعنت الدّنيا لهم، وقد توسّعوا شرقا وغربا وفرضوا سلطّانهم ثمّ إنّ العربيّة لم تكن لغة لفرض الهيمنة فحسب، وإنّما هي أيضا مصدر لتلك الشرعيّة التي مكّنتهم من ذلك، فكان الدّفاع عنها أمام خطر اللّحن فرض عين على ولاية الأمر. هذا العمل إذن هو إجابة عن تساؤلين اثنين: اللّحن وتجليّاته، والنّحو وسبله. ونحن نعدّ هذا العمل رحلة تاريخيّة من أجل التّاريخ، انطلاقا من اللّحن وصولا إلى النّحو، حتّى يتسنى لنا متابعة هذه الظّاهرة وتطوّراتها، وظهور النّحو كسبيل لردعها قبل أن يصبح علما له قوانينه.

1- اللّحن:

أ- تعريفه:

جاء في لسان العرب: "لحن في قراءته إذا غرّد وطربّ فيها بالألحان.. واللّحن واللّحانة واللّحانيّة: ترك الصّواب في القراءة والنّشيد ونحو ذلك، لحن يُلحنُ ولحنًا ولحنًا.. ورجل لائحٌ ولحانٌ ولحانةٌ ولحنَةٌ: يخطئ، وفي المحكم كثير اللّحن. ولحنه: نسبه إلى اللّحن.. وألحن في كلامه أي أخطأ.. قال ابن الأثير: اللّحن الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق.. العدول عن الصّواب.. والخطأ في الإعراب على قول من قال تزيله عن جهته وتعده عن الجهة الواضحة، لأنّ اللّحن الذي هو الخطأ في

الإعراب هو العدول عن الصّواب⁽¹⁾. فاللّحن هو مجانبة الصّواب في كلّ ما ورد من تعريفات وهو خلاف الإعراب في النّحو.

أما الإعراب فهو الإبانة وقد جاء في لسان العرب قول للأزهريّ وابن الأثير يؤكّد هذا المعنى، يقول ابن منظور: "وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح"، ومحلّه أواخر الكلم في تركيبه لما كانت وظيفته دلاليّة بالأساس. يقول أبو سعيد السّيرافي في مناظرة متىّ الذي انتصر لعلم المنطق في معرفة صحيح الكلام من سقيمه، وفسد المعنى من صالحه وكان في ذلك مأخوذاً بالمنطق اليونانيّ فأجابته: "أخطأت، لأنّ صحيح الكلام من سقيمه يُعرف بالتّظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنّا نتكلّم بالعربيّة، وفسد المعنى من صالحه يُعرف بالعقل إذا كنّا نبحث بالعقل"⁽²⁾.

لنلفي اللّحن في جميع استعمالاته يعني الخروج عن المألوف، ولئن أسّحسّن في مواقف وكان مقصوداً مثل اللّحن للتّعني وغيره، فإنّ اللّحن الذي طال العربيّة ونحن نعني بها اللّغة – كما درج بين علماء تلك الفترة – قد مثّل مشكلاً بمجانبة الصّواب الذي هو عدول عن الإعراب وهو ما من شأنه أن يخلق هوةً بين الألفاظ والمعاني وهو ما يتنافى ومقصد التبليغ الذي هو وظيفة اللّغة بالأساس.

ب – أسبابه وتمظهراته:

تسرّب اللّحن إلى كامل مفاصل الكلمة العربيّة فوق إعجامها، لكنّ تأثير اللّحن كان أعمق في مستوى الإعراب أواخر الكلم باعتبار أنّ هذا الموضع هو الذي يحمل دلالة الكلمة وعلاقتها ببقية الكلام. كان اعتناء النّحاة منصباً على هذا الموضع حتّى نعتهم البعض من المتأخّرين بنحاة الإعراب، لكننا ولأهميّة عنصر الإعراب في تبليغ المعاني – حتّى غدا محور النّحو – فإنّنا نستعيض عن هذه التّسمية (نحاة الإعراب) بالنّحاة اختصاراً لقولنا نحاة النّحو في مجرى حديثنا عن اللّحن حين لم يكن غير الوقوف على الإعراب ليمنعه، إذ "النّحو الذي قصد به الماهر فتق المعاني وصحّة الألفاظ وتوحّي الإعراب واعتماد الصّواب ومجانبة اللّحن، على حدود ما في غرائز العرب وطبائعها وسلاتقها"⁽³⁾.

تختلف الروايات في أسباب قيام التحو والعناية بعنصر الإعراب على وجه الخصوص لما كان أول تمظهرات هذا العلم حتى اتسم به، أما الأسباب فإنها تنقسم إلى أسباب بعيدة وأخرى قريبة وأما اللآفت إليه فهو احتمال من جملة اثنين: إما أن يكون عليّ بن أبي طالب وقد شهد له بالفصاحة والبلاغة، وذلك بالإشارة إلى أقسامه وقد تبين له أنّ الكلم اسم وفعل وحرف ثم أمر أبا الأسود الدؤلي أن ينحو هذا النحو فسميت هذه البدعة نحواً، وهو رأي مأخوذ به، وإما أن يكون زياد بن أبيه هو الذي أذن لأبي الأسود الدؤلي أن يضع نحواً يُتبع - وقد فشا اللحن - بعد أن كان نماء. يقول الزجاجي في سيرة أبي الأسود الدؤلي: "هم أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية فمنعه من ذلك زياد، وقال: لا تأمن أن يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح، فأمره أن يفعل ما كان نماء عنه فوضع كتاباً فيه جمل العربية"⁽⁴⁾. لكنّ المجمع عليه أنّ أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع أبواباً في النحو تُتخذى.

أما الذي حمل أبا الأسود الدؤلي على الإقدام على تنقيط المصحف⁽⁵⁾ وكان قد رفض في بداية الأمر كما تسوق الروايات، لعظم المهمة ومخافة البدعة فلأسباب قريبة قبل أن تكون بعيدة، إذ يُروى أنّ ابنته قد عجبت من شدة حرّ الطّقس فعبرت عن ذلك بقولها: "ما أشدّ الحرّ" رافعة لفظ أشدّ فأجابها أبو الأسود الدؤلي: "شهرنا ناجر"، فأنكرت عليه جوابه الإخباري الذي يتنافى مع مقصدها وهو التعجّب، فصوّب خطأها ورأى في الأمر بادرة سوء للغة ما لم يتقيد هذا اللسان بقيد يلزمه الاتباع والسير وفق نظام لما قد يلحق التواصل من التباس ناجم عن تعارض الألفاظ والمقاصد. فوضع باب الفاعل والمفعول ونبه إلى الفرق بين أسلوب التّعجب والاستفهام وفق ما لمسه من فساد وعائشه، وكان جميع ذلك في موضع الإعراب "مفتاح المعاني" على حدّ تعبير الجرجاني.

لم يكن أمر اللحن بخاف لذا فقد رأى زياد أنّ من واجبه كوليّ أمر الأمة حفظ القرآن من اللحن وقد فشا وبدأ حفظته في التقلّص والتراجع، فكان أن أمر أبا الأسود الدؤلي بتنقيط المصحف فليّ. يقول أبو الأسود الدؤلي واصفاً هذه العملية الأولى في تاريخ النحو العربي - وهي وضع نقط في أواخر الكلم - موص كاتبه الذي انتقاه بشروط: "إذا رأيتني قد

فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فاجعل النّقطة تحت الحرف، فإذا أتبعته شيئا من ذلك غنة فاجعل النّقطة نقطتين، ففعل⁽⁶⁾، وقد استكمل هذا العمل من بعده الخليل ابن أحمد الفراهيدي باستبدال النّقط بعلامات الإعراب المعروفة في يومنا هذا وهي الضمة والفتحة والكسرة مستوحيا ذلك من قول أبي الأسود الدؤلي وهو يخاطب كاتبه عن وضعيّة الشّفتين عند النّطق بالحرف ف"قد استوحى هذه العلامات من حروف المدّ، واستوحى أسماءها من قول أبي الأسود للكاتب عند ضبط المصحف: "فتحت"، و"ضممت"، و"كسرت" فسمّى النّقطة التي فوق الحرف "فتحة"، وسمّى التي تحته كسرة، وسمّى التي بين يدي الحرف ضمة، وسمّى النّقطتين تنويناً"⁽⁷⁾.

ذكرنا أنّ لقيام علم النّحو أسبابا بعيدة، وهي جملة من الحوادث التي يأتي فيها المتكلم بما يخالف الصّواب حتّى أنّ مصطلح اللّحن قام بقيام هذا الانحراف عن الصّواب، من ذلك أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم قد أنكر هذا العيّ وسمّاه لحنًا وتبرأ منه بقوله: "وُلِدْتُ فِي قَرِيْشٍ، وَاسْتَرَضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ، فَأَتَى يَأْتِيَنِ اللَّحْنُ"⁽⁸⁾، ثمّ قوله وقد سمع لحنًا: "أرشدوا أحاكم فقد ظلّ"، إذ في ضلال اللفظ ضلال للمعنى وقد يوقع هذا الأمر إذا واصلنا النّظر في الضلالة بمعناها الدّينيّ إذا تعلق الأمر بنصّ القرآن وربّما هو المعنى المقصود في هذا السّياق، فيوجّه اللّاحن المعاني على غير ما سيقّت فيه فيضِلُّ ويُضِلُّ من ذلك قراءة أحد اللّحنة ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ وقد فتح اللّام في "رسوله"، فلمّا سمعه أعرابيّ وكان حديث عهد بالإسلام، قال: "أنا أبرؤ ممّا تبرأ الله منه"، فقد قاده هذا النّصب المستحدث إلى فهم مغلوّط كان صوابه خلافه لو رفع فيكون الرّسول بريئا براءة الله من المشركين.

مثل هذه الحادثة كان كثير التّكرار في أمة كانت رسالتها السّماوية معجزتها البلاغة والبيان، وهما منهم بمكان، فأزعج هذا اللّحن كلّ من لديه غيرة على اللّغة ووجدوا للّحن "غمرا كغمر اللّحم"⁽⁹⁾، كما روي عن قتادة بن دعامة السّدوسي يصف بغضه لهذه الهجنة التي لحقت باللسنة أبناء اللّغة. ومّر عمر الفاروق بآثنين لا يجيدان الرّمي فقرعهما فقالا: "إنا قوم متعلّمين" فأعرض عنهما وقال: "والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطفكم في

رميكم" (10). وكان الملوك من أشد ما يكونون حرصا على مجانبة اللحن، وقد سُئل عبد الملك بن مروان - وهو ممن يعرف باعتزازه بالعرق العربي - عن سرعة الشيب إليه فعزى الأمر إلى ارتقاء المنابر ومخافة السقوط في اللحن إذ هو شديد على نفسه لا يغفره، حتى أنه يعدّه هجنة لا تلحق الشريف، كما روى الجاحظ من أخباره، قوله: "اللحن هجنة على الشريف"، كما يورد الجاحظ قولهم: "اللحن في المنطق أقبح من آثار الجُدريّ في الوجه" (11) فهم قوم طُبِعوا على الفصاحة حتى صارت بعضهم والتخلي عن جوهرها وهو الإعراب هو تخليا عن هذا البعض والسقوط في ما يكره إتيانه حتى أنّ الخلفاء الراشدين دعوا إلى تعلّم الإعراب كما تُتعلّم أمور الدين وقد روي عن عمر بن الخطّاب قوله: "تعلّموا النحو كما تعلّمون السنن والفرائض" (12)، وروى عن أبي بكر قوله: "لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن" (13).

أما مواقف اللحنة مع الأعراب فكثيرة يمكن أن تكون في مصنّف على حدة، فهي أكثر من أن تعدّها في مقالنا هذا إلا أننا نشير إلى أنّ الناس في أغلبهم مع تقدّم الزمن صار اللحن من كلامهم كالمالح في الطّعام حتى لا يكاد يتجاوز الفصحاء الذين يُشار إليهم بالبنان كما أشار إلى ذلك الجاحظ في البيان والتبيين.

تميّزت الفترة الأولى وهي التي احتضنت أبا الأسود الدؤلي بانقسام الناس إلى صنفين أوّلهما لحن والآخر يتفادى الوقوع فيه، حتى لم تظللّ الفصاحة إلا في ربوع الجزيرة حيث لم يخالط العرب العجم ولا أهل المدن أيضا، وهو ما استدعى البحث عن حلول تحول دون تلاشي اللّغة وكان وضع النقاط أوّل هذه الحلول.

كان التنقيط أوّل عمل نحويّ في تصويب الألفاظ خدمة للمعاني المكنوزة فيها وحفظها من مغبة اللحن، دون أن يكون للنحو استقلالاً عن الفقه والقراءة. ومن رحم أبي الأسود الدؤليّ وقد كان نحوياً، نشأ نخاة في أثواب قرّاء كان لهم من الوعي بأهميّة النحو في الكلام ما يجعل من تلامذتهم في جلّهم نخاة، نذكر من بينهم ممن وصلتنا أخبارهم: نصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ)، وعنبسة بن معدان الفيل المهرّي (ت 100هـ)، وعبد الرّحمان بن هرمز (ت 117هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت 129هـ). هذه الطّبقة من المخضرمين

أذكت فتيل النَّحو في تلامذتها فكانوا نخاة صرفا وهم كما استقرّ لدينا: ابن أبي إسحاق (ت 11هـ)، وعيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ثمّ الأَخفش الأكبر (ت 177هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ويونس بن حبيب (ت 182هـ) والرّؤاسي ثمّ سيويه (ت 188هـ)، والكسائي (ت 189هـ).

هذه الطّبقة الأخيرة من النّخاة كان أمامها مادّة مبثوثة في الصّحاري والفيافي حيثما حلّ الأعراب، عليهم جمعها، فكانت الرّحلة إلى البادية لمشاهدة الأعراب والسّماع منهم لتتكدّس أمامهم مادّة ضخمة يمكن أن نطلق عليها تسمية المدوّنة وقد احتوت كلام العرب الأول من شعر ونثر إلى جانب القرآن، كمرجع يثق النّخاة في صلافة لفظه ودقّة معانيه إلى جانب ثقتهم ممّن نقلوا عنهم وقد جعلوا للنقل شروطا نراها في قسم السّماع ضمن جهودات النّخاة.

2- تصدّي النّخاة للحن:

أ- السّماع:

جاء في لسان العرب أنّ "السّمع: حسّ الأذن. وفي التّنزيل: أو ألقى السّمع وهو شهيد، وقال ثعلب: معناه، خلا له فلم يشغل بغيره، وقد سمعه سمعا وسمعا وسماعا وسماعة وسماعية". وكذلك كان انصراف النّخاة للسّماع عن عرب البوادي، انصرافا لم يشغلهم عنه شاغل، فشافهوا الأعراب مباشرة بالرّحلة إليهم، وعاشروهم بعضهم زمنا.

نقل النّخاة ممّن شُهد له بالفصاحة من الأعراب، وقد اشتروا في أخذ اللّغة شروطا تجعلها بعيدة عن الشكّ في فصاحتها ولأتمّها لغة القرآن اكتسبت شيئا من القدسيّة، إضافة إلى اشتراط النّخاة الأول في نقلها شروطا لا تختلف عن نقل الحديث، "قال كمال بن الأنباري، في لمع الأدلّة في أصول النّحو: يُشترط أن يكون ناقل الحديث عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرّا كان أو عبدا، كما يُشترط في نقل الحديث، لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله"⁽¹⁴⁾. وقد حدّدوا إلى جانب معيار الفصاحة زمان ومكان هذه العمليّة فحدّدوها بمنتصف القرن الثّاني زمانا وبعض قبائل الجزيرة العربيّة مكانا فنقلوا عن قريش وقيس وتميم وأسد وهذيل، "وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ من حضريّ قطّ، ولا

عن سكَان البراري مَن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لحم، ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط..⁽¹⁵⁾ (السيوطي عن أبي نصر الفراء). يقول ابن خلدون: "ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربيّة وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم. وأمّا من بُعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والرّوم والحبشة فلم تكن لغتهم تامّة الملكة لمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم عن قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصّحة والفساد عند أهل صناعة العربيّة"⁽¹⁶⁾.

من النّحاة الذين رحلوا إلى البادية وشافهوا الأعراب، عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، وقد "شافه البدو أربعين سنة" في رواية الزّجاجي، والخليل بن أحمد وقد سُئل عن علمه فأجاب: "من بوادي الحجاز ونجد وتامة"، وأبو الخطّاب الأخصّس، فقد حضر في كتاب سيبويه رواية لما سمع من كلام العرب، "من ذلك قول سيبويه: زعم أبو الخطّاب أنّه سمع قوما من العرب ينشدون..، وحدّثنا أبو الخطّاب أنّه سمع من العرب كذا، وكذلك: حدّثني أبو الخطّاب أنّه سمع من يوثق بعربيّته من العرب يُنشد كذا"⁽¹⁷⁾، ويونس ابن حبيب وقد كان حضوره كراوية في كتاب سيبويه، ويروى أنّ "يونس بن حبيب كان له مجلسٌ يلمّ به فصحاء الأعراب ووفود البادية"⁽¹⁸⁾، و"يقال إنّ الأصمعي كان يحفظ ثلث اللّغة وكان الخليل يحفظ نصف اللّغة وكان أبو مالك عمرو بن كوكرة يحفظ اللّغة كلّها"⁽¹⁹⁾.

كان أبو عمرو بن العلاء بشهادة الجاحظ: "أعلم النّاس بالغريب والعربيّة وبالقرآن والشعر وبأيّام العرب وأيّام النّاس"⁽²⁰⁾. ويروى "عن الأصمعي قال: سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة ممّا أحصيت عددها من أشعار العرب ولغاتها غير ما لم أحص، فكأنّه في قلوب العرب"⁽²¹⁾.

حرص النّحاة الحرص الشّديد على النّقل ممّن يوثق في فصاحتهم حتّى أنّهم كانوا يخضعون بعض الأعراب إلى اختبارات يحملونهم فيها على مخالفة الدّارج في اللّغة ونظامها وهو ما من شأنه أن يكشف لديهم مدى تمسّكهم بالفصح من القول والتّأكّد من نسقيّة

الظاهرة النحوية فتقوى لديهم الحجة السماعية وكان ذلك مع الخليل كما تشير الأخبار في سير النحاة، "ومن هنا نجد سيبويه مثلاً يُكثر من مثل قوله: وحدّثنا من نثق به، أو: وزعم من نثق به"⁽²²⁾، لتحوّل اللّغة على أيديهم إلى قوانين وضوابط بعد أن كانت سائرة بين الناس وليس الأمر من الصّناعة في شيء في هذا المستوى أي في مرحلة السّماع وجمع اللّغة وإثماً خلاصة الأمر ملاحظة سير كلام العرب للسير على طريقتهم في تأدية أغراضها ومقاصدها وهو الدور الذي لعبه النحاة الأول حتى في قياسهم بتحويلهم اللّغة من الجانب العمليّ إلى الجانب النظريّ وهذه العمليّة في انتحاء سمت كلام العرب تسمّى النحو لغة، فقد "كان النّحو ممارسة عمليّة للّغة قبل أن يكون علماً بمعنى أنّ تلك الطّرق الخاصّة بالأداء في اللّغة العربيّة قد التزمت باطراد تراكيها ومزّت عليها ألسنة العرب، وتمكّنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النّحويّة"⁽²³⁾ (البحث اللّغوي عند العرب).

"السّمع أبو الملكات اللّسانيّة" على حدّ تعبير ابن خلدون، "فالمتمكّن من العرب حين كانت ملكته اللّغة العربيّة موجودة فيهم، يسمع كلام أهل جيله، وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفيّة تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصّبيّ استعمال المفردات في معانيها، فيلقّنها أوّلاً، ثمّ يسمع التّراكيب بعدها فيلقّنها كذلك"⁽²⁴⁾. لذا سمع النحاة عن الأعراب المشهود لهم بالفصاحة طرق إجرائهم للكلام، والتّعبير عن أغراضهم ومقاصدهم، وتدارسوا ذلك في حلقات جعلت لهم تلامذة تناقلوا عنهم اللّغة الفصيحة وقام في عقولهم علل وقوانين في جريان اللّغة وهو أمر عمل على إرسائه النحاة الأول حتى لا يشدّ اللاحق عن السّابق وحتى لا يختلف بدويّ وحضريّ وعربيّ وعجميّ حول آليّة عمل اللّغة وجريانها في التّعبير عن الأغراض.

نشير في هذا الموضوع أنّ النحاة قد أخذوا عن العرب أساليبهم في الكلام وطرقهم في تأدية المعاني فلم يكن جمع اللّغة همّهم وإلا كانوا لغويين، إثماً النّحو هو انتحاء كلام العرب في تصرّفه وإعرابه و"يظهر أثر السّماع واضحاً فيما اكتسبوه من دراية بالأساليب اللّغويّة الأمر الذي أتاح لبعضهم أن يقول: قلّما سمعت في شيء (فعلتُ) إلاّ وقد سمعتُ فيه (أفعلتُ)"⁽²⁵⁾ (مراتب التّحويين).

كان الخليل يجري اختبارات مع الأعراب تؤيد ما حصل لديه من قوانين وتزيد لديه الاطمئنان والارتياح إليها، وقد أوجد لكلام العرب - انطلاقا من تمرسه باللغة ومخالطته الأعراب - من العلل ما يجعل اللغة نظاما متناسقا كامنا في عقول متكلميها، يقول وقد سُئل عن مصدر عله: "إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعلّلت أنا بما عندي أنّه علة لما علّنته منه. فإن أكنّ أصبث العلة فهو الذي التمسث. وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة. فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فحائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وحائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علّنته من النحو هو أليقّ ممّا ذكرته بالمعلول. فليأت بها"⁽²⁶⁾.

لاحظ النحاة أنّ الظواهر النحويّة تركز إلى نظام فنظموها في قوانين يعلمها الإعراب، يقول ابن جنيّ: "ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه..."⁽²⁷⁾. وفي الكفّة الثانية من الميزان يقبع القياس وإن كان في مرتبة ثانية بعد السماع لكنّ مرونته في هضم كلّ ما هو حادث جعلته صنوا للسمع وقد حدّ زمكائيا.

ب- القياس:

جاء في لسان العرب أنّ القياس من "قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله.. والقياس: ما قيس عليه. والقياس والقياس: القدر.. ويُقال: قايست بين شيئين إذا قادرتُ بينهما"⁽²⁸⁾. والقياس كما عرّفه النحاة هو "حمل غير المنقول على المنقول كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عن العرب"⁽²⁹⁾ (الإغراب في جدل الإعراب). ليبدو القياس عمليّة فكريّة تقوم على أساس

المطابقة بين الظواهر التحوّية غير المسموعة منها على المسموعة في سبيل أن لا يشدّ عن اللّغة ونظامها كلّ وارد.

اكتسبت اللّغة بفضل القياس قدرة عجيبة ومرونة كبيرة في احتواء الألفاظ الحادثة وغير المسموعة، إذ يرى الخليل وسيبويه أنّ كلّ "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم" يقول المازني مستأنفا ما ذهبنا إليه: "وهذا هو القياس، ألا ترى أنّك إذا سمعت: قام زيدٌ أجزت أنت: ظرفَ خالدٍ وحُمقَ بشر، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب، أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإتّما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس"⁽³⁰⁾ (المنصف). فهذا هو المفهوم الذي استقرّ للقياس بين نحاة هذه المرحلة، وهو لحاق الاشتقاقات غير المسموعة بالاشتقاقات المسموعة.

وقد روى نوفل عن أبيه أنّه سأله أبا عمرو: "أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّ؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة. قال: أعمل على الأكثر، وأسّمى ما خالفني لغات"⁽³¹⁾ (طبقات التحوّيين واللّغويين). "ومن البين جليّا أنّ المعاني تبلغ من الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر وتنتهي دوحها أرقام الحاسبين، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظا عيّنها كالسماء والمطر والتّبات والعلم والعقل. وتوسّل للدلالة على بقيّتها بمقاييس قدرها"⁽³²⁾.

ولما كان التّحو علما بأقيسة العرب، كان ابن أبي إسحاق من مضى به شوطا من طور الملاحظة إلى التجريد فمثل حلقة جديدة في الدّرس التّحوي وتطوّره، فهو "من النّحاة الذين لهم باع طويل في مجال القياس التّحوي... وهو أوّل متوجّه إلى القياس في مجال النّحو، وقد عاصر الحسن البصري، وواصل بن عطا من المتكلّمين"⁽³³⁾، وقد عدّ حلقة هامة ومثّل مرحلة في تاريخ تطوّر النّحو العربي، حتّى قيل فيه: "ويحمل راية النّحو بعد هؤلاء (الدّولي، عنبسة بن معدان، يحيى بن يعمر العدواني، ميمون الأقرن) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويتقدّم به خطوات فساحا، فلم يعد عنده مجرّد ملاحظات عابرة... فظهر القياس على يديه، ولم يكن معروفا من قبل"⁽³⁴⁾. وقد سُمع من ابن أبي إسحاق قوله: "إتّما نفّتي فيما استترّ علينا من معاني الشّعْر وأشكل من غريبه وإعرايه بفتوى.. اجتهدنا

فيها آراءنا⁽³⁵⁾ (الإنباه). فالقياس هو عملية تقنية بما استطاع النحاة السيطرة على اللغة وقد استعصى عليهم جمعها وهو وجه من وجوه جهود النحاة في وضع علم النحو على الوجه الذي هو عليه. و"يظهر استنباط القياس ومدّه فيما نقله أبو عبيدة في قوله: زعم يونس عن ابن أبي إسحاق قال: أصل الكلام بناؤه على (فَعَلَ) ثمّ بنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمدكّر، من الواحد والاثنين والجميع، كقولك: فَعَلْتُ وَفَعَلْنَا.."⁽³⁶⁾ (المفصل في تاريخ النحو). أمّا عيسى بن عمر فهو "أول من بلغ غايته في كتاب النحو"، وتذكر كتب التّراجم أنّ له مصنّفين هامّين أشاد الخليل بن أحمد بقيمتهم في بيتين من الشعر، وهما الجامع والكامل، يقول:

بطل النحو جميعا كلّهُ *** غير ما أحدث عيسى بن عمر
فذاك إجماع وهذا كامل *** وهما للنّاس شمس وقمر

عمل القياس إذا هو: "حمل مجهول على معلوم وحمل غير المنقول على ما نُقِلَ، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمِعَ في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما، أو هو 'حمل ما يجْدُ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمِعَتْ' (المحزومي).. وفائدة القياس أن تغني المتكلّم عن سماع كلّ ما يقوله العرب. لأنّه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متبعا قياس الكلمات على نظائرها"⁽³⁷⁾.

بعد السّماع نشط النحاة إلى القياس وكان أكثرهم تحمّسا - كما تروي كتب السّير - عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر في حين كان أبو عمرو بن العلاء ممّن يقدّم السّماع على القياس إن تعارضا حتّى أنّه كان أكثر تساهلا مع مخالفة الشعراء للقياس فكان يجوّز لهم ما لا يفوت الحضرمي نقده وتصحيحه ومشادة صاحبه إن عارض وهو ما وسم علاقته بالفردق بالتوتّر والحدّة، من ذلك تصحيحه له هذا البيت:

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ *** من الممالٍ إلّا مسحتا أو مجلّف

"فقال له: على أي شيء ترفع (مُجَلَّفٌ)؟ فقال الفرزدق: على ما يسوؤك وبنوؤك، [علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا]"⁽³⁸⁾.

ثم هجاه بقصيدة، يقول في تضاعيفها، هذا البيت:

فلو كان عبد الله مولى هجوته *** ولكن عبد الله مولى مواليا

وما إن سمعه منه حتى قال له: "أخطأت، أخطأت، إنما هو مولى موال، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ إذ ي حذفون الياء منونين في الجرّ والرفع"⁽³⁹⁾.

تتكرر هذه المواقف المعارضة لما أقدم عليه النحاة من تقنين لم يدرك أهميته أبناء ذلك الزمن وإن كنا نحن اليوم ندركه، إذ لولا هذه الجهود وإن ألغت بقيّة اللغات وأبقت على لغة واحدة نعتبرها العينة فقد كان ذلك من الضرورة التي أملاها ما يتهدّد اللّغة من انحدار وتشتت وهو أمر لا يختلف عن طريقة تعامل عثمان مع بقيّة المصاحف حتى لا يتشتت أمر الأُمَّة وذلك بالتخلّص منها حرقا أما النحاة فقد اعتبروا اللّغة قسمين مطّرد يُقاس عليه وشادّ متروك.

وقد غلب القياس على نحاة هذه الطّبقة حتى احتكموا إليه في القراءات، من ذلك قول أبي عمرو بن العلاء وقد وقف في القرآن على ما خالف القياس: "إني لأستحي أن أقرأ: إنّ هذان لساحران. يعني بإتقال نون (إنّ) وإيراد الألف بدلا من الياء في (هذان) مع أنّها قراءة متواترة منسوبة إلى العربيّ الصّريح المحض الآخذ القرآن عن عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب"⁽⁴⁰⁾. كما تصرّف النحاة في تأويل الشّعر حسب ما يقتضيه القياس حتى باتت اللّغة تخضع لمبدأ العليّة أو السببيّة.

من باب التّندير نسوق تصوّرا أورده المعريّ في رسالة الغفران يجمع فيه أحد النحاة بمن تأوّل أشعارهم، يقول: "كنت قد رأيت في المحشر شيئا لنا كان يدرّس النحو في الدار العاجلة، يعرف بأبي عليّ الفارسي، وقد امترس به قوم يطالبونه، ويقولون: تأوّل علينا

وظلمتنا..، ومنهم يزيد بن الحكم الكلابي، وهو يقول: ويحك، أنشدت عني هذا البيت
برفع الماء، يعني قوله:

فليت كفافا كان شرك كلّه *** وخيرك عني ما ارتوى الماء مُرتوى

ولم أقل إلا الماء. وكذلك زعمت أي فتحت الميم في قولي:

تبدل خليلا بي، كشكلك شكله *** فإني خليلا صالحا بك مقتوي

وإنما قلت: مقتوي بضم الميم. وإذا هناك راجز يقول: تأولت علي أي قلت:

يا إبلي ما ذنبه فتأبيه؟ *** ماء رواء ونصي حويله

فحزكت الباء في تأبيه ووالله ما فعلت ولا غيري من العرب وإذا رجل آخر يقول:

ادّعت علي أن الهاء راجعة على الدرس في قولي:

هذا سراقاة للقرآن يدرسه *** والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أجنون أنا حتى أعتقد ذلك؟⁽⁴¹⁾.

يبدو أن القياس لم يكن مقبولا من أهل ذلك الزمن وإن أبدى بعض الباحثين اليوم
ضجرهم منه لكن الأسباب تختلف تحت غطاء الرغبة في التحرر وأسبابهم أجدى وهم أهل
اللغة وأسباب المتأخرين أوهى لتأخرها. أما المتقدمون فقد لمسوا غرابة في الألفاظ لم يكونوا
يعرفونها كما أنهم لم يكونوا يقيسون كلامهم وإنما هو ينساب وفق حاجاتهم دون حاجتهم
إلى القياس أي أن الفطرة هي التي كانت تحكمهم، خلافا لللاحقين ورغبتهم الجارفة في
التحرر من كل القيود وإن كان الأمر يتعلّق بالأصول. روي عن مؤرج السدوسي (ت195)
قوله: "قدّمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس، وإنما معرفتي قريحتي. وأول ما تعلّمت في
حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة"⁽⁴²⁾ (أنباه الرواة).

وقد تطوّر النظر في القياس ليتجاوز قياس غير المسموع على المسموع إلى قياس
الأحكام على الأحكام باستخدام العلة. ومن أمثلة القياس في هذه الفترة ونحن أوفياء إلى
من جمع المادّة لم نتجاوزهم، ما ذكرناه بخصوص التصحيح الصّادر عن الحضرمي للفرزدق
في ردّه إلى ما نطقت به العرب، كما نجد هذا الشكل من القياس عند تلميذه عيسى

بن عمر في تنكيه للمنادى "مطرا" في المثال: "يا مطرا"، قياسا على قولهم "يا رجلا" "يجعله إذا نُؤنَّ وطال كالنكرة"⁽⁴³⁾. ومن أمثلة القياس عند أبي عمرو بن العلاء حمل "من خلف" على معنى "مَيّ" بجامع الاسميّة في المثالين: "داري من خلف دارك فرسخان" و"دارك مَيّ فرسخان"⁽⁴⁴⁾، كما يحمل الأسماء المركبة نحو: ابن عرس وأمّ حبين، وسام أبرص، على أسماء الأعلام في التعريف، وذلك "أنك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللّام فصار بمنزلة زيد وعمرو"⁽⁴⁵⁾. وهذا الشكل من القياس في الحمل كثير في كتاب سيبويه ممّا روى عن أساتذته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

بفضل القياس هذه الآلية التي انتهت إليها جهود التّحاة في محاربتهم للّحن والذبّ عن الفصاحة تمّ اختزال الكلام الكثير في ضوابط قليلة، وبات القياس أداتهم في تطويق مختلف الاستعمالات فيما لم يبلغهم أو ما هو حادث وهو ما أكسب اللّغة العربيّة مرونة في استيعابها لكلّ حادث وإدراجه في نظامها إذ يكفي أن يوسم اللفظ بحركة تعدّل من حضوره في زمرة الكلم تسهّل لبقية العناصر أن تنشئ معه علاقات داخل النظام حتّى يصبح منها وهو ما يفسّر بقاءها حتّى اليوم ودراسة اللاحقين لمؤلّفات السّابقين كذخر معرّي وثقايي لأبناء الأمة دون كبير عناء ونحن نشير هنا إلى غزو اللّهجات واللّغات الأجنبيّة للفضاء العربي والعربيّة لكن دون أن يمسنّ ذلك بنظامها على المستوى الكتابي والتواصل الشفوي بين أبناء الأقطار المختلفة وقد باءت الدّعوات إلى نحر الفصحى بالفشل.

خاتمة

يتناول مبحثنا النّظر في اللّحن كظاهرة تفسّرت في اللّغة العربيّة لأسباب منها توسّع العرب ومخالطتهم العجم وقد تزامن ذلك مع الفتوحات الإسلاميّة. عينا في القسم الأوّل من العمل بمفهوم اللّحن فكان البحث مناسبة لرصد هذه الظاهرة التي عدّها العرب حدثا جلا في تاريخ لسانهم لمتابعة أشكال اللّحن ومدى خطورته. ولما كان لكلّ ظاهرة نتائج ولكلّ مشكل مبادرات لحلّه وتجاوزه، نظرنا في القسم الثّاني من البحث في جهود علماء تلك الفترة وقد كان لهم منهجهم في الذبّ عن سلامة اللّغة وتخليصها ممّا يتهدّدها من لحن، فكان حديثنا انطلاقا من اللّحن وصولا إلى النّحو، لنخلص إلى أمر مهمّ وهو أنّ

اللحن تلك الظاهرة التي أفسدت على العربية صفاءها كانت دافعا حقيقيا وراء نشأة النحو العربي الذي كان الإعراب أولى اهتماماته لينتقل الاستعمال العربي من اللحن إلى النحو انتقاله من الفطرة والسليقة إلى قوانين النحو واتباع نظامه.

الهوامش والإحالات

- (1) - ابن منظور، لسان العرب.
- (2) - التوحيدى (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة.
- (3) - أبو حيان التوحيدى، المقابسات.
- (4) - الياسرى (عليّ مزهر)، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، ص 86، 87.
- (5) - أي وضع نقاط مختلفة في أواخر الكلم موضع الإعراب لذا سميت نقاط الإعراب قبل أن تتحوّل التسمية إل حركات الإعراب وعليها استقرت.
- (6) - روي (صلاح)، النحو العربي، نشأته، تطوّره، مدارسه، رجاله، ص 59.
- (7) - نفسه، ص 67.
- (8) - نفسه، ص 19.
- (9) - نفسه، ص 112.
- (10) - الأفغاني (سعيد)، في أصول النحو: ص 7.
- (11) - المحاظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، ج 2، ص 216.
- (12) - نفسه، ج 2، ص 219.
- (13) - في أصول النحو، ص 7.
- (14) - المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، المجلد الأوّل، ص 187.
- (15) - القياس النّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 40.
- (16) - موسوعة العلامة بن خلدون، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الفصل السابع والأربعون: "في أنّ لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر ولغة حمير"، ص 1072.
- (17) - القياس النّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 29.
- (18) - نفسه، ص 37.
- (19) - أخبار النّحويّين البصريّين، ص 52.

- (20) – المدارس النحويّة، ص 27.
- (21) – مجالس العلماء.
- (22) – الحلواني (محمد خير)، أصول النحو العربي، ص 65.
- (23) – السوّيج (محمد عاشور)، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 104.
- (24) – موسوعة العلامة ابن خلدون، ج 2، ص 1071.
- (25) – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 78.
- (26) – في أصول النحو، ص 12.
- (27) – الخصائص، ج 1، ص 3.
- (28) – لسان العرب المحيط، المجلد الخامس، ص 200.
- (29) – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 86.
- (30) – أبو المكارم (علي)، أصول التفكير النحوي، ص 84.
- (31) – أصول النحو العربي، ص 70.
- (32) – الخضر حسين (محمد)، القياس في اللّغة العربيّة، ص 32.
- (33) – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 99.
- (34) – الخلاف النحوي بين البصريّين والكوفيّين، ص 14-15.
- (35) – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 109-110.
- (36) – نفسه، ص 111.
- (37) – الحديثي (خديجة)، الشّاهد وأصول النّحو، ص 221، 223.
- (38) – القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 98.
- (39) – ضيف (شوقي)، المدارس النّحويّة، ص 24.
- (40) – الفكر النّحوي عند العرب، ص 181.
- (41) – المعريّ (أبو العلاء)، رسالة الغفران، ص 93-94.
- (42) – البجة (عبد الفتاح)، ظاهرة قياس الحمل، ص 112.
- (43) – الكتاب، ج 2، ص 203.
- (44) – نفسه، ج 1، ص 417.
- (45) – نفسه، ج 2، ص 96.